



الأمانة العامة  
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج 01/156(21/09)-18-خ(260)

كلمة

سعادة السفير رياض عمر العكبري  
المندوب الدائم لدي جامعة الدول العربية - الجمهورية اليمنية

أمام  
مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري  
في دورته العادية (156)

القاهرة:

الخميس 9 سبتمبر/أيلول 2021

-

وزعت دون إلقاء

**معالي الشيخ الدكتور / أحمد ناصر المحمد الصباح، وزير الخارجية ووزير الدولة**

**تشؤون مجلس الوزراء في دولة الكويت الشقيقة / رئيس الدورة الحالية لمجلس**

**الجامعة،**

**أصحاب المعالي وزراء الخارجية،**

**معالي الأخ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية،**

**أصحاب السعادة رؤساء الوفود،**

**الحضور الكريم،**

بداية أتوجه بالشكر إلى معالي / محمد بن عبدالرحمن آل الثاني، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، لدولة قطر الشقيقة، على حسن الإدارة خلال ترأس قطر الدورة السابقة (١٥٥) لمجلس الجامعة، وأهنئ دولة الكويت على توليها رئاسة الدورة الحالية للمجلس، متمنيا لمعالي الدكتور / أحمد ناصر المحمد الصباح، كل النجاح والتوفيق، والشكر موصول إلى معالي الأمين العام السيد / أحمد ابو الغيط، وإلى السيدات والسادة الأمناء العامين المساعدين، وكادر وموظفي الأمانة العامة كافة، على الإعداد والتحضير الناجح لهذه الدورة.

**أصحاب المعالي والسعادة،**

أستهل كلمتي بالتأكيد على ما إشملمته الوثائق ومشاريع القرارات المقدمة الى هذه الدورة بشأن الموقف العربي الثابت الى جانب الكفاح البطولي للشعب الفلسطيني الشقيق، والتأكيد على إن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للامة العربية.

وأجدد التأكيد على ان اليمن سيظل يدعم ويساند كفاح وصمود الشعب الفلسطيني حتى يحقق حقوقه كافة، وإقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو (حزيران) ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية.

أن الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية لن يتحقق إلا بالالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وبمبادرة السلام العربية، كما ان الحقيقة الساطعة تدل على إن تحقيق السلام الشامل والاستقرار والتنمية في منطقتنا، يرتبط ارتباطا وثيقا بنيل الشعب الفلسطيني لحقوقه كاملة غير منقوصة.

### أصحاب المعالي والسعادة،

تطفئ على المشهد العام في الإقليم الذي نعيش فيه مشكلات وتحديات تسعى بمقتضاها القوى الدولية والإقليمية الفاعلة الى إعادة تشكيل النظام الإقليمي على نحو يتجاهل في معظم الأحيان المصالح العليا للامة العربية، والمصالح الوطنية لشعبنا. وتتزامن تلك التحديات مع تزايد الأطماع والتدخلات الخارجية الأجنبية المباشرة في الشؤون الداخلية لبلداننا العربية، الأمر الذي يشكل تهديدا داهما للأمن القومي العربي.

والى جانب عوامل أخرى داخلية وخارجية متعددة، أسهمت تلك التدخلات الأجنبية في تفاقم وانتشار حدة النزاعات والصراعات المسلحة، وتعميق المصاعب الاقتصادية والاجتماعية، وتردي الحالة الانسانية ومعاناة الشعب في عدد من البلدان التي تمر بالاضطرابات، كما إتسع نطاق النزوح واللجوء والفقير والجوع، وانهبنا منظومة التربية والتعليم، ونمو ظاهرة التطرف والارهاب.

وتعد التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لليمن إنموذجا لمدى خطورة تلك التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للبلاد العربية. وقد استخدمت إيران المليشيات الحوثية ليس فقط في شن الحرب على الشعب اليمني، بل في استخدام الأرض اليمنية كمنصة لإطلاق المسيرات والصواريخ على الأعيان المدنية في المملكة العربية السعودية، وشجعتهما على الإقدام على مغامرات تهدد الملاحة الممرات الدولية، وفي الخليج العربي، واستهداف السفن التجارية، وزعزعة أمن واستقرار المنطقة.

### أصحاب المعالي والسعادة،

إن استمرار هجوم مليشيات الحوثي على محافظة مأرب والاستهداف الممنهج للمدنيين ومخيمات النازحين بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة وأنواع الأسلحة الثقيلة، قد تسبب في زيادة معاناة أكثر من مليوني نازح، وأسفرت عن قتل المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال، بالإضافة إلى جرائم قصف المناطق والأحياء السكنية في مدينة تعز بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة، وقصف معسكر العند في محافظة لحج، والتي ذهب ويذهب ضحيتها المئات من المواطنين الأبرياء.

اننا ندعو المجتمع الدولي، ومجلس الأمن الدولي، إلى تحمل مسؤولياته والضغط على المليشيات الحوثية لإيقاف التصعيد العسكري، وتنفيذ الاتفاقات التي تمت برعاية أممية، والرضوخ لدعوات السلام، والوقف الفوري للعمليات العسكرية، التي شردت وعرضت حياة عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء للخطر.

### أصحاب المعالي والسعادة،

لقد عبرت الحكومة باستمرار عن استجابتها لكافة خيارات ومساعي ومبادرات السلام وجهود إنهاء الحرب العنيفة، ورفع المعاناة الإنسانية المريرة عن الشعب، وقدمت

الحكومة التنازلات من أجل حقن دماء اليمنيين، ويهدف التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، وفق مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى رأسها القرار 2216، تلك المرجعيات التي تشكل القاعدة الأساسية للانطلاق نحو الشراكة الوطنية الحقيقية والتعايش السلمي بين كافة أبناء ومكونات الشعب اليمني، وتؤسس لبناء دولة ديمقراطية مدنية حديثة.

وفي هذا السياق، فإننا نجدد ترحيب الحكومة بتعيين السيد هانس غرنديج مبعوثاً أممياً إلى اليمن، ونعرب عن تطلعنا إلى أن يثمر الجهد الإقليمي والدولي في الوصول إلى حل سياسي في اليمن، وتتمخض عنه نتائج إيجابية تحقق تطلعات الشعب اليمني في تحقيق السلام المستدام والاستقرار والأمن والتنمية.

كما نعرب حكومة الجمهورية اليمنية عن تأييدها للمبادرة السعودية للسلام في اليمن التي أعلنتها المملكة في مارس ٢٠٢١، والتي تسعى إلى الدفع بجهود التوصل لحل سياسي شامل في اليمن برعاية الأمم المتحدة. كما نؤكد على أهمية التعامل مع المبادرة السعودية كحزمة واحدة وبعناصرها الأربعة.

### أصحاب المعالي والسعادة،

بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة اليمنية للتخفيف من الآثار الاقتصادية المدمرة للحرب، إلا أنها تبقى غير كافية. وهنا نكرر دعوة المجتمع الدولي للمساهمة في تقديم الدعم العاجل لجهود الحكومة ودعم إجراءاتها وخططها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتفادي التبعات الخطيرة لتراكم وإتساع حجم الكارثة الإنسانية، وذلك من خلال دعم الجهود لتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني،

ووقف تدهور العملة الوطنية، عبر العديد من الإجراءات، كوضع آلية لمصارفة الأموال المقدمة من المانحين للعمل الإغاثي في اليمن عبر البنك المركزي اليمني، مما يساعد على دعم واستقرار قيمة العملة الوطنية والاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى دمج الأولويات والاحتياجات الإنمائية في جميع التدخلات الإنسانية للمساعدة في تحقيق التعافي المبكر، عبر التركيز على الأنشطة الاقتصادية المجتمعية، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتحول من الأعمال الإغاثية إلى دعم مجالات التنمية والقطاعات الإنتاجية والاقتصادية.

إننا نغتنم هذه السانحة لنجدد الشكر لتحالف دعم الشرعية في اليمن، بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة، على وقفهم الأخوية إلى جانب الشعب اليمني. اننا نثمن عاليا المساعدات القيمة التي قدمها الأشقاء في تحالف دعم الشرعية، وكافة الدول العربية في مجال الإغاثة الإنسانية، والمساعدة في تنفيذ خطط الحكومة لإعادة الاعمار والتعافي الاقتصادي.

### أصحاب المعالي والسعادة،

إن الحكومة اليمنية تحمّل المليشيات الحوثية المسؤولية الكاملة عن أي ضرر ينجم عن انفجار خزان النفط العائم صافر، وعرققتها وصول الفريق الفني للأمم المتحدة لإجراء عمليات التقييم والصيانة، بالإضافة إلى فرض القيود والعراقيل أمام عمل بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (أونمها). ونحذر من حدوث كارثة بيئية سيكون لها أثر خطير على كافة الأصعدة الاقتصادية والإنسانية والبيئية، في حال حدوث التسرب النفطي من الناقلة. ان الحكومة تجدد الدعوة للمجتمع الدولي من

أجل الضغط على المليشيا الحوثية للسماح للفريق الفني الدولي للوصول للسفينة فوراً ودون شروط.

### أصحاب المعالي والسعادة،

وختاماً ، تؤكد حكومة الجمهورية اليمنية مجدداً على أهمية تطوير وتعزيز التعاون والتعاقد والعمل العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية، أخذاً بعين الاعتبار التحولات الهائلة والعواصف والمخاطر التي تحيط بنا، ما يوجب حشد كل طاقاتنا العربية لمواجهة تلك التحديات والمهددات والمخاطر التي تهدد الجميع دون إستثناء، والعمل على تجاوز التباينات والخلافات، وتعظيم المصالح العليا لأمتنا العربية.

أتمنى لأعمال دورتنا هذه التوفيق والسداد لما فيه خير وازدهار ورقي امتنا

العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.